

مؤتمر الفيديو للمستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية
في 10 فبراير/ شباط 2021

قرار

تعتمد المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية القرار التالي:

لقد أدت التدابير الجذرية الرامية إلى تقليل الاختلاطات على مدار الأسابيع الماضية إلى تحقيق تراجع واضح في وتيرة انتشار العدوى. تمكننا لأول مرة منذ نهاية شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2020 من خفض أعداد الإصابات الحديثة في جميع أنحاء البلاد إلى ما يقل عن 80 حالة بين كل 100 ألف نسمة خلال 7 أيام، بل وبات الوصول إلى معدلات إصابات حديثة تقل عن 50 حالة بالفعل أمرًا على مرمى بصر بعض الولايات الاتحادية، حتى وإن لم يتحقق بعد. تمكننا من تحقيق ذلك فقط بفضل ما قام به المواطنون والمواطنات من تخفيض متزايد لاختلاطاتهم وتحملهم للقيود الموضوعة على حياتهم بانضباط وتعقل حتى على مدار تلك الفترة الزمنية الطويلة، الأمر الذي تعبّر المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات عن امتنانهم الشديد عنه.

في الوقت ذاته تواصلت متغيرات فيروس كورونا ذات الخصائص المتحورة الانتشار، ولا سيما تلك الطفرات التي تتسم بكونها أكثر عدوى من الفيروس في نمطه الأصلي والتي تنتشر بسرعة كبيرة وتتطلب قدرًا هائلًا من الجهود الإضافية لإعادة تخفيض أعداد الإصابات. ومن ثم، يتعين مبدئيًا الإبقاء على القيود الموضوعة على الاختلاطات على مدار الأسابيع القليلة المقبلة. نهيب بالمواطنين والمواطنات ضرورة مواصلة قصر الاختلاطات على الحد الأدنى الضروري بصورة مطلقة حتى في المناطق التي تتراجع فيها وتيرة انتشار العدوى بشكل مستمر. ما زال مبدأ "نبقى بالمنزل" أدواتنا الرئيسية لمواجهة الجائحة، حيث أنه ينقذ حياة بشر يوميًا تلو الآخر. وبما أن ارتداء الأقنعة الطبية في الأماكن المغلقة يقلل من انتشار العدوى بشكل واضح، فيُنصح به في كافة الحالات التي يجتمع فيها شخصان أو أكثر في مكان مغلق، ذلك ما لم يكن ارتداء تلك الأقنعة بالفعل أمرًا إجباريًا بموجب القانون.

بالنظر إلى طفرات الفيروس، يتعين علينا توخي الحذر في الخطوات التي نتخذها نحو تخفيف القيود ومراعاة القيام بذلك تدريجيًا لكيلا نعرض النجاح الذي توصلنا إليه في احتواء انتشار العدوى إلى خطر النمو الأسّي لأعداد الإصابات مجددًا. فأح لن يستفد إذا أُلزمتنا التخفيف المفرط أو المتسرع للقيود على فرض قيود شاملة مجددًا على الحياة العامة لأن وتيرة انتشار العدوى عادت إلى الزيادة بشكل متسارع. ستواصل الحكومة الاتحادية والولايات في الأسابيع المقبلة التنسيق بشأن الخطوات المشتركة التي يمكن اتخاذها نحو تخفيف القيود، وسوف تأخذ في المقام الأول وتيرة انتشار العدوى على المستويين الوطني والإقليمي بعين الاعتبار.

إنه لإنجاز هائل للبحث العلمي ولمنتجي اللقاحات الذين أجروا الأبحاث العلمية - وخاصة من ألمانيا أيضاً- أن تتوفر لنا لقاحات مختلفة الأنواع بعد قرابة عام منذ بداية الجائحة وسوف يليها المزيد قريباً، لذا نتقدم لهم بجزيل الشكر والعرفان.

تقتضي مكافحة الفيروس بفعالية على المدى الطويل التطعيم السريع للسكان. فبمجرد أن تتاح لكل المواطنين والمواطنات الإمكانية لتلقي التطعيم حين توفر اللقاح بالشكل المناسب، سوف تُفتح أمامنا آفاق

لاستعادة حياتنا اليومية الطبيعية والعودة إلى حياة خالية من القيود المرتبطة بالجائحة. وعليه، سوف تبذل الحكومة الاتحادية والولايات قصارى جهدها لتطعيم أكبر عدد من المواطنين والمواطنات بأسرع شكل ممكن.

بناء على ذلك، اتفقت المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية على ما يلي:

1. يستمر سريان القرارات المعمول بها والمعتمدة من قبل المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات، ما لم يتضمن هذا القرار تعليمات مخالفة. سوف تقوم الولايات بتعديل اللوائح المحلية الخاصة بها وتمديد سريانها حتى 7 مارس/ آذار 2021.

2. في سبيل كبح انتشار الفيروس، ما زال من المهم بصفة خاصة التقليل من أعداد الاختلاطات والالتزام بالقواعد الخاصة بكورونا:

أ) تهيب المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات بالمواطنين والمواطنات ضرورة قصر الاختلاطات في الأسابيع القليلة المقبلة على الحد الأدنى الضروري بصورة مطلقة وتجنب الاجتماعات في الأماكن المغلقة. لا تزال الاجتماعات الخاصة مسموح بها في دائرة أفراد الأسرة المعيشية الخاصة ومع فرد واحد من غير المقيمين في المنزل ذاته كحد أقصى. إن تخفيض عدد الأسر المعيشية الذي يتم الالتقاء بأفرادها وقصر ذلك قدر الإمكان على مجموعة ثابتة يساهم بشكل كبير في تقليل خطر العدوى ("الفقاعات الاجتماعية").

ب) توفر الأقنعة الطبية (أي ما يسمى بالكمامات الجراحية أو الأقنعة التنفسية المرشحة المصنفة بمستوى الحماية FFP2 أو ما يشابهها) قدرًا أعلى من الحماية مقارنة بالكمامات القماشية اليومية. لذا، يسري واجب ارتداء الأقنعة الطبية في وسائل المواصلات العامة وفي المتاجر. كما يُنصح بصورة عامة باستخدام الأقنعة الطبية في الأماكن المغلقة.

ج) يجب تطبيق مخططات النظافة الصحية بشكل حازم في كافة المرافق، وتكييفها إذا اقتضى الأمر لتتماشى مع ما تم التوصل إليه من معلومات حديثة مثلًا بشأن طفرات الفيروس.

د) يجب علاوة على ذلك الامتناع عن القيام برحلات وزيارات خاصة غير ضرورية، بما في ذلك زيارة الأقارب. ينطبق ذلك على الرحلات والزيارات داخل البلاد وعلى الرحلات السياحية القصيرة خارج منطقة الإقامة.

3. بالنظر إلى أوضاع الجائحة، فمن الضروري مواصلة تخفيض أعداد الاختلاطات التي تتم في سياق العمل والتي تشكل خطورة من منظور علم الأوبئة. يسري على أرباب وربات العمل واجب إتاحة الإمكانيات للعاملين والعاملات لأداء العمل من المنزل بقدر ما تسمح المهمة الواجب أدائها بذلك. هذا من شأنه تقليل الاختلاطات في مكان العمل وكذلك في الطريق إلى العمل. تحت المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات أرباب وربات العمل على التطبيق الحازم للائحة بشأن الصحة والسلامة المهنية مع انتشار فيروس سارس-كوف-2 وتنفيذ أحكام اللائحة على القلة القليلة من العاملين والعاملات الحاضرين شخصيًا، ذلك بعد توفير إمكانيات سخية تسمح للعاملين والعاملات بأداء العمل من المنزل، أو إغلاق محال العمل بصورة شاملة. كما تهيب بالعاملين والعاملات الاستفادة من تلك الإمكانيات المتاحة لهم. في

الحالات التي لا تتوفر فيها إمكانية العمل من المنزل، يجب ارتداء الأقنعة الطبية كلما تواجد أكثر من شخص في الغرفة ذاتها.

4. تؤثر القيود بشكل خاص على الأطفال والشباب وكذلك على آبائهم وأمهاتهم. لضمان تعليم ومستقبل أطفالنا وشبابنا **يحظى فتح مجالات رعاية الأطفال والتعليم بأولوية**، إذ يتعين أن تكون تلك القطاعات الأولى التي يتم فتحها تدريجيًا. لا تزال الكمامات والتهوية وتدابير النظافة الصحية لازمة. كما يتعين استخدام الأقنعة الطبية أينما أمكن. يتعين أيضًا إجراء الاختبارات التشخيصية السريعة بشكل أكبر لإتاحة الدراسة الآمنة وكذلك الرعاية والتعليم الآمنين في مرافق الرعاية النهارية للأطفال وعروض العناية النهارية للأطفال، وتخفيض خطر العدوى. بالنظر إلى الأهمية المجتمعية البالغة للتعليم والرعاية بالنسبة للأطفال والشباب ولآبائهم وأمهاتهم، وبالنظر إلى صعوبة الالتزام بالقواعد بشأن المسافة الفاصلة أثناء الممارسة المهنية في دور الرعاية النهارية للأطفال والمدارس الابتدائية، ترحب الحكومة الاتحادية والولايات وزير الصحة الاتحادي بالاتفاق مع مؤتمر وزراء الصحة بالنظر في إمكانية التعجيل من أجل تطعيم العاملين والعاملات في مجال الرعاية النهارية للأطفال وكذلك المعلمين والمعلمات في المدارس الابتدائية عن الموعد المخطط له حاليًا، ليندرجوا في التحديث القادم للائحة التطعيم ضد فيروس كورونا تحت الفئة الثانية ذات الأولوية المرتفعة. في إطار سيادتها في المجال الثقافي، تتخذ الولايات القرار بشأن العودة التدريجية إلى التدريس بالحضور الشخصي للطلاب وتوسيع إمكانيات الرعاية النهارية للأطفال. وسوف تقوم في الحين ذاته بتكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز رقمنة التعليم لدعم التدريس بالحضور الجزئي والعودة التدريجية إلى التدريس بالحضور الكامل للطلاب. تساند الحكومة الاتحادية تلك المساعي من خلال خطة الدعم "الميثاق الرقمي للمدارس" (Digitalpakt Schule) بما في ذلك البرامج الفورية لتوفير أجهزة الحاسوب للطلاب والمعلمين.

5. يُسمح لصالونات الحلاقة وتصفيف الشعر معاودة العمل اعتبارًا من أول مارس/ آذار 2021 مع مراعاة شروط النظافة الصحية وتنظيم الدخول من خلال حجز المواعيد وكذلك استخدام الأقنعة الطبية. بالنظر إلى أهمية صالونات الحلاقة وتصفيف الشعر للنظافة البدنية وإلى طول مدة إغلاق هذه الصالونات، يبدو أنه من الضروري إتاحة إمكانية تقديم تلك الخدمة حيث أن جزءًا كبيرًا من السكان لا سيما كبار السن منهم يعتمدون على تلك الخدمات.

6. من المنظور الحالي وخاصة في ظل الوباء التي يتسبب فيها انتشار طفرات الفيروس، سوف يمكن للولايات اتخاذ الخطوة التالية في اتجاه تخفيف القيود عند استقرار معدل انتشار العدوى على مدار سبعة أيام على 35 إصابة حديثة بحد أقصى بين كل 100 ألف نسمة. تتضمن تلك الخطوة التالية نحو تخفيف القيود فتح مناجر التجزئة مع تحديد عدد الزبائن بزبون أو زبونة واحدة في كل 20 مترًا مربعًا من المساحة، وفتح المتاحف والمعارض، وكذلك فتح الأعمال الخدمية التي يحصل فيها قرب جسدي والتي لا تزال مغلقة حتى ذلك الحين. يتعين اتخاذ التدابير الاحترازية المناسبة بالتعاون مع المناطق المجاورة التي تكون فيها معدلات الإصابة أعلى، وذلك للحيلولة قدر الإمكان دون استفادة السكان عبر حدود الولايات من العروض والخدمات المفتوحة. لفتح الأفق أمام المواطنين والمواطنات والشركات ومنحهم إمكانية للتخطيط، تواصل الحكومة الاتحادية والولايات العمل على تحديد الخطوات التالية للاستراتيجية الآمنة والعادلة **لتخفيف القيود**، ذلك فيما يخص تقييد الاختلاطات وفي المجالات الثقافية والرياضات الجماعية والمجال الترفيهي والمطاعم والفنادق، حتى تستعيد حياتنا بعض من طبيعتها. تضطلع بتلك المهمة مجموعة عمل على مستوى رئيس ديوان المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات مستشاريات ودواوين الولايات.

7. في الولايات والمقاطعات المحلية التي لم يتسنَّ فيها بعد تخفيض معدلات الإصابات على مدار سبعة أيام عن 50 إصابة حديثة، سوف تقوم الولايات أو المقاطعات المحلية بإبقاء أو باتخاذ تدابير محلية وإقليمية إضافية واسعة النطاق السارية وفقاً لقانون الحماية من العدوى أو اتخاذ المزيد من التدابير بهدف تخفيض أعداد الإصابات بشكل سريع إلى الحد المرجو.

8. تواصل الحكومة الاتحادية تحمل المسؤولية التنظيمية والمالية عن توفير اللقاحات بشكل مشترك، بينما توفر الولايات الهيكلية اللازمة لتنفيذ عملية التطعيم محلياً. وعليه، اتفقت الحكومة الاتحادية والولايات خلال المؤتمر بشأن التطعيم الذي انعقد في أول فبراير/ شباط 2021 على قيام وزير الصحة الاتحادي في تنسيق مع وزراء ووزيرات صحة الولايات بتحديث الاستراتيجية الوطنية للتطعيم وتضمينها خطة تطعيم وطنية يتم وضعها استناداً للمعلومات المتاحة والمحدثة حول مسار حملة التطعيم على مدار الأسابيع والأشهر المقبلة، ذلك سعياً لإتاحة إمكانيات أفضل للتخطيط بشأن استغلال القدرات المتاحة لإجراء التطعيم.

سوف تواصل الحكومة الاتحادية في إطار الحوار المستمر مع المنتجين العمل على توفير مواعيد تسليم يمكن على أساسها القيام بالتخطيط طويل المدى وإحاطة الولايات علمًا بمجرد أن يطرأ أي تأخير محتمل على عملية تسليم اللقاحات، لكي تتمكن تلك من إدارة المواعيد في مراكز التطعيم بأعلى قدر من الفعالية، الأمر الذي يكتسب أهمية خاصة لاسيما بالنظر إلى الامتثال لمواعيد التطعيم بالجرعة الثانية.

9. تلتزم الحكومة الاتحادية والولايات بهدفها المتمثل في عرض إمكانية التطعيم على كل مواطن ومواطنة حتى نهاية فصل الصيف على أبعد تقدير، وهو أمر جازم التحقيق قياساً على المعلومات المتوفرة لنا حالياً والتي يوافقنا بها المنتجون حول مواعيد الترخيص وحجم الطلبات المتفق على تسليمها. سوف تقوم الحكومة الاتحادية والولايات باتخاذ كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة. يمكن بهذا الشكل ضمان وجود مستوى كاف من الحماية قبل دخول فصل الخريف.

10. من المتوقع أن يبدأ قريباً تطعيم المقيمين في دور المسنين ومرافق الرعاية وكذلك كوادر الرعاية الصحية بالجرعة الثانية من اللقاح. قامت في الوقت ذاته الحكومة الاتحادية والولايات والبلديات وكذلك مقدمو الخدمات الاجتماعية بمجهودات مشتركة لدعم إجراء الاختبارات التشخيصية السريعة في دور المسنين ودور الرعاية وفي مرافق دعم إدماج المعاقين والمهدين بالإعاقة. في ظل ما ورد، تطلب المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات إلى مؤتمر وزراء الصحة تقديم توصيات على وجه السرعة بشأن الفترة الزمنية ما بين التطعيم بالجرعة الأولى والجرعة الثانية وبشأن نظام الاختبارات التشخيصية الذي يتعين مراعاته من أجل ضمان توسيع لقواعد الزيارات في تلك المرفق بشكل آمن. سيستمر الدعم الذي يقدمه الجيش الألماني لإجراء الاختبارات التشخيصية في تلك المرافق والمحددة مدته حالياً بثلاثة أسابيع ويتم تمديده حتى عيد الفصح المسيحي (عيد القيامة) إذا دعت الحاجة في الحالات التي لا يتسنى فيها لوكالة العمل الاتحادية إيجاد أفراد من المدنيين لتولي تلك المهمة على المدى القصير.

11. نجحنا على مدار الأشهر الثلاثة الماضية – إلى جانب توسيع إمكانيات المختبرات لإجراء فحوصات تفاعل البوليميراز المتسلسل (PCR) لتصل إلى ما يفوق حاليًا مليوني اختبار تشخيصي أسبوعيًا – في توفير ملايين الاختبارات التشخيصية السريعة للكشف عن المستضدات (PoC) للاستخدام من قبل الأشخاص المدربين. جدير بالذكر، أنه يتم تقدير عدد الاختبارات التشخيصية السريعة التي تم إجراؤها في ألمانيا في يناير/ كانون الثاني 2021 بما يتراوح بين 15 و35 مليون اختبار. منذ توفر الاختبارات التشخيصية السريعة للكشف عن المستضدات في نهاية شهر أكتوبر/ تشرين الأول، تم تعديل اللائحة الاتحادية بشأن الاختبارات التشخيصية أكثر من مرة لتحتمل الحكومة الاتحادية تكاليف إجراء الاختبارات الاحترافية في القطاع الصحي بشكل شامل.

تعتبر المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات **الاختبارات التشخيصية السريعة للاستخدام الذاتي** وسيلة إضافية مناسبة لزيادة القدرات على إجراء الاختبارات في ألمانيا. من خلال إصدار لائحة ذات صلة وضع وزير الصحة الاتحادي الأسس القانونية التي يمكن بناءً عليها توزيع تلك الاختبارات التشخيصية في ألمانيا. بمجرد قيام منتجي تلك الاختبارات التشخيصية السريعة للاستخدام الذاتي والمعدة ليتم استخدامها دون تدريب مسبق بتقديم طلب الحصول على ترخيص، سوف تقوم الحكومة الاتحادية بفحص تلك الطلبات بشكل عاجل والتصريح بها إذا جاءت نتيجة الفحص إيجابية. فمن الأساسي في هذا الأمر إثبات مستوى كاف من الجودة، فإذا جاءت تلك الاختبارات الذاتية بنتائج سلبية وإنما خاطئة في حالات كثيرة، فسيترتب على ذلك عواقب وخيمة للغاية.

12. لدعم الشركات التي اضطرت إلى غلق أبوابها بسبب الإغلاق العام انفتحت الحكومة الاتحادية والولايات على اتخاذ تدابير دعم واسعة النطاق. منذ نهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني تم صرف مبالغ دعم تزيد على 5 مليارات يورو للشركات المتضررة (الدعم الخاص لشهري نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول). يمكن اعتبارًا من اليوم تقديم طلبات الحصول على الدعم في إطار المعونة الثالثة لتخطي الأزمة، لبدأ خلال الأيام القليلة المقبلة صرف دفعات مالية سخية (تصل إلى 100 ألف يورو شهريًا، بحد أقصى 400 ألف يورو لأربعة أشهر في إطار عملية مباشرة). نجحت الحكومة الاتحادية علاوة على ذلك في التوصل في إطار المحادثات التي أجرتها مع الاتحاد الأوروبي إلى مضاعفة المعدلات القصوى المنصوص عليها في قوانين الإعانة الحكومية للاتحاد الأوروبي للتعويض عن الخسائر الناجمة عن جائحة كورونا. نظرًا إلى أن العاملين في المجال الثقافي تضرروا بصورة خاصة من الجائحة، قامت الحكومة الاتحادية بتخصيص مليار يورو إضافية لبرنامج الإنقاذ والدعم المستقبلي "الانطلاقة الثقافية الجديدة" ("Neustart Kultur")، سوف يصار إلى صرفها أيضًا بشكل عاجل.

13. قامت الحكومة الاتحادية بمواصلة تطوير الأدوات الرقمية لتقديم دعم إضافي لمكاتب الصحة في مختلف مهام عملها. من الضروري بشكل خاص استخدام نظام SORMAS (نظام الإدارة والتحليل لمراقبة الاستجابة لاندلاع المرض) لإدارة الأشخاص المخالطين وسلاسل الاختلاطات بشكل أفضل. سوف تقوم الولايات مستقبلاً بضمان استخدام كل مكاتب الصحة لنظامي SORMAS وDEMIS من خلال إصدار تعليمات بهذا الشأن، بينما توفر الحكومة الاتحادية الموارد التقنية اللازمة لذلك. يتعين تثبيت نظام

SORMAS في جميع مكاتب الصحة حتى نهاية شهر فبراير/ شباط. سوف توفر الحكومة الاتحادية واجهات SORMAS-X و SORMAS-eXtra Layer على وجه السرعة.

14. يرجى من المواطنين والمواطنات التعاون في ثقة مع مكاتب الصحة في حالة إصابتهم بالفيروس. لن يتسنى لمكاتب الصحة وقف سلاسل العدوى إلا إذا حصلت على معلومات بشأن كل الأشخاص المخالطين ليتسنى لها فرض الحجر الصحي وإجراء الاختبارات التشخيصية، فهذا يعتبر أحد الدعائم الأساسية لتثبيت أعداد الإصابات الحديثة وبالتالي أيضاً لفتح الأفق وتخفيف القيود.

15. إن استمرار أوضاع الجائحة من شأنه أن يزيد من وطأة العبء الهائل الملقى على عاتق المستشفيات وأن يحول جزئياً دون إعادة تمويلها من خلال العمليات الطبية والتدابير العلاجية القابلة للتخطيط. تماشياً مع ما نص عليه القرار المعتمد من قبل المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات بتاريخ 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، قامت وزارة الصحة الاتحادية بإجراء تقييم للأوضاع فيما يخص التأمين الاقتصادي للمستشفيات التي تبقي وحدات العناية المركزة شاغرة لإتاحتها لعلاج مرضى كوفيد-19، كما قامت بتوسيع نطاق التعويضات المقدمة للمستشفيات مرتين من خلال إصدار اللوائح بهذا الصدد. لقد تم بالفعل صرف ملياري يورو من الموازنة الاتحادية للولايات لإحالتها للمستشفيات المستحقة للدعم. تقوم وزارة الصحة الاتحادية مستقبلاً أيضاً بمراقبة التطورات بانتظام بالتعاون مع المجلس الاستشاري المكون بموجب المادة 24 من قانون التأمين الاقتصادي للمستشفيات ووزراء ووزيرات صحة الولايات وإجراء التعديلات اللازمة إذا اقتضى الأمر. تواصل الحكومة الاتحادية والولايات العمل على هذا الموضوع وتتطرق إليه في مباحثاتها القادمة.

16. سوف تتباحث المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات مجدداً في ضوء تطورات حالة انتشار العدوى في 3 مارس/ آذار 2021.

بيان للمحضر:

ولاية تورينغن:

تؤكد ولاية تورينغن على أهمية تطوير الحكومة الاتحادية والولايات لاستراتيجية لإدارة الجائحة وتنتظر أن تتضمن تلك الاستراتيجية خطاً واضحاً وشفافاً بخصوص كافة المجالات المجتمعية، وأن تعالج تحسن أوضاع انتشار العدوى وتدهورها على حد سواء.

يجب أن يتم العمل على هذه الاستراتيجية المتفق عليها في إطار المحادثات التي تمت بين المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات في 19 يناير/ كانون الثاني 2021 بشكل فوري وبمراعاة المقترحات المقدمة من ولايات شليزفيغ-هولشتاين وساكسونيا السفلى وتورينغن وغيرها، وأن يتم إنهاء تلك العملية في وقت مناسب قبل المحادثات التالية بين المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات.